

الغارديان ثلثي البريطانيين يعارضون بيع السلاح للسعودية بسبب جرائم الحرب



أكَدَ استطلاع جديد قامَتْ بهِ صحيفَةِ الغارديانِ البريتانِيَّةِ أَنَّ قرابةَ ثلثيَ البريتانِيِّينَ يُعارضُونَ بِيعَ السلاحِ للسُّعُوديَّةِ بِسَبَبِ جرائمِ الْحَرَبِ الْيَمِنِيِّ.

وأشارتِ صحيفَةِ الغارديانِ أَنَّ 62% مِنَ البريتانِيِّينَ يُعارضُونَ لِبيعِ السلاحِ إِلَى السُّعُوديَّةِ الَّتِي تُعدُّ المشتري الأَكْبَرُ لِلأَسْلَحةِ البريتانِيَّةِ.

ونوّهَتِ الصحيفَةُ إِلَى أَنَّ الاستطلاعَ الجديدَ لِنِيَّنَ لندنَ عن بِيعِ السلاحِ لِلنظامِ السُّعُوديِّ، حيثُ تجنيِ الحكومةُ البريتانِيَّةُ أرباحاً طائلةً مِنْ مبيعاتِ الأسلحةِ.

وأعلنَ رئيسُ الوزراءِ البريتانِيِّ الشهُرَ الماضِيَّ عَنِ الموافقةِ عَلَى اتفاقيةٍ بِقِيمَةِ 100 مليونَ بُوندٍ لِتجهيزِ الجيشِ التركيِّ بمُقاتلاتٍ حربيَّةٍ.

هذا ويُعارضُ الرأيُ العامُ البريتانِيُّ بشدةً سياسَاتِ الحكومةِ في هذاِ البلدِ، حيثُ تشيرُ نتائجُ استطلاعِ

الرأي الذي قام به مؤسسة "ابينيوم" إلى معارضة 62% من المواطنين في هذا البلد لبيع السلاح إلى بريطانيا.

ويرى 8 أشخاص من بين 10 في بريطانيا أن على هذا البلد عدم زيادة بيع السلاح إلى حكومات أجنبية متهمة بخرق قوانين حقوق الإنسان الدولية.

وعلى الرغم من تأكيد المنظمات الحقوقية الدولية أن السعودية ارتكبت عشرات المجازر التي ترقى إلى مستوى جريمة حرب إلى أن الحكومة البريطانية تزعم أن جميع صادراتها من السلاح تخضع لعملية معقدة للغاية في أخذ التراخيص وتحري وفق القوانين الداخلية والدولية.